

الشريف : تمكين المرأة يحتاج إلى تضافر كافة مكونات المجتمع



التمكين

EMPOWERMENT



نشرة نصف شهرية تصدرها الإدارة العامة لشؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العدد (١) 2008/12/1م

أعربت عن ارتياحها لنجاح مرحلة القيد

اللجنة العليا تدعو الأحزاب ومنظمات المجتمع إلى تصحيح السجل الانتخابي



صورة منها وفقاً للقانون .

واعربت اللجنة العليا للانتخابات عن ارتياحها لمستوى تنفيذ عملية استقبال طلبات القيد في جداول الناخبين التي انتهت الثلاثاء ٢٥/١١/٢٠٠٨م بنجاح مشهود.

وكانت اللجنة العليا قد أعلنت في اليوم التالي لانتهاء فترة استقبال طلبات القيد حصيلة لعدد المواطنين الذين قيدوا أسمائهم في جداول الناخبين بلغت مليون و١٥٧ ألفاً و٨٠١ ناخب وناخبة بينهم ٤٦٣ ألفاً و٨٣ ناخبة ، في حين بلغ عدد الذين نقلوا موطنهم الانتخابي وفقاً للإحصائيات المعلنة عن اللجنة ١٠٨ آلاف و٢٧٤ ناخب وناخبة منهم ٢٤ ألفاً و٧٧٧ ناخبة ، فيما بلغ عدد الذين تقدموا للحصول على بطائق انتخابية بدل فاقد ٣١٩ ألفاً و٧٠٢ ناخب وناخبة

أكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أن التمكين السياسي للمرأة يحتاج في تحوله إلى سلوك ونمط عيش مالوف وإلى تضافر جهود كافة مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة وتعاون المؤسسات الدولية الديمقراطية والإنسانية ذات الاهتمام .



جاء ذلك في كلمته التي ألقاها في حفل تدشين برنامج التمكين السياسي للمرأة المنعقد في صنعاء تحت شعار (لتتضافر الجهود من أجل مزيد من مشاركة النساء في الانتخابات) موضحاً أن حداثة التجربة الديمقراطية وهيمنة الموروث الاجتماعي والثقافي على الوعي العام واشراقات الدين الحنيف يتطلب عدم الوقوف عند مجرد تشريع النص القانوني وإنما تجاوزه إلى تذليل الصعاب والمعوقات التي تحول بين القانون كنص وقيامه على الأرض كواقع معاش . وأشار الأستاذ / خالد عبد الوهاب الشريف إلى أنه وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها المرأة على الصعيد الرسمي والجهود الجماهيري لا يزال متدنياً ويتطلب المزيد من الفعاليات السياسية والبرامج التوعوية أملاً أن يستشعر الجميع مسؤوليتهم في تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية وتقديم كافة المساعدات لتمكينها من الوصول إلى البرلمان في الانتخابات القادمة بنسبة تمثيل مقبولة ومعقولة . من جهتها استعرضت مدير عام شؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات الأهداف الأساسية لبرنامج التمكين السياسي للمرأة وأهم الآليات التنفيذية الواردة في إستراتيجية برنامج العمل ومصفوفة الأنشطة لافقة الانتخاب إلى استهداف البرنامج - (١٦٦) امرأة للتدريب بالحملات الانتخابية للنساء . وأكدت أن البرنامج سينفذ بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان بكل شفافية .

التمكين - خاص

دعت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى حث منتسبيها على المشاركة الإيجابية والفاعلة في تنقية وتصحيح جداول الناخبين أثناء الفترة القانونية . جاء ذلك في مذكرتين وجههما رئيس اللجنة العليا للانتخابات خالد عبد الوهاب الشريف إلى قيادات الأحزاب في السلطة والمعارضة ، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل مشيراً أن اللجنة العليا وجهت كافة اللجان الأساسية في الدوائر الانتخابية تسهيل عملية استقبال طلبات الإدراج والحذف ، وتصوير الجداول المعلنة لفروع الأحزاب الراغبة في الحصول على

اختتام المرحلة الأولى من التوعية الانتخابية للنساء في ٦ محافظات

عبد الوهاب : التمكين قادم في حماس المستهدفات مع برنامج اللجنة العليا

على المستهدفات وإملاء من قبلهن قبل وبعد عملية التوعية لقياس الإثر .

وأكدت مدير عام المرأة أن المستهدفات ببرنامج التوعية من طالبات الثانوية بلغن (٩٩٢٠) في ٦٢ مدرسة زارها فريق التدريب ، فيما بلغ عدد المستهدفات من النساء في مراكز محو الأمية (٢٤٠٠) امرأة في ٣٠ مركزاً في الست محافظات .

وأشادت عبد الوهاب التي شاركت ضمن فريق عملية التوعية الميدانية بالتفاعل الإيجابي الذي أبدته الشريحة المتعلمة من النساء المستهدفات مع نشاط

البرنامج من خلال إثارة الأسئلة والنقاشات وإبداء الحماس للاستفادة والاستعداد للتنفيذ والقيام بدورهن المطلوب ، وهو ما يبشر حد قولها بتمكين سياسي نسوي قادم وتنمية مستدامة ، موجهة شكرها إلى وزارة التربية والتعليم وكوادرها ومدراء عموم التربية في المحافظات المستهدفة لتعاونهم المثمر في نجاح المهمة .



والإجراءات القانونية الخاصة بنقل الموطن الانتخابي وقطع البطاقة الانتخابية (بدل الفاقد) من خلال نزول فريق تدريبي من كوادر اللجنة العليا المتخصصين إلى المدارس ومراكز محو الأمية للتدريب وإلقاء المحاضرات وتوزيع الملصقات الانتخابية التوعوية المتعلقة بمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين بالإضافة إلى إعداد استبيانات تضمن عدد من الأسئلة تم توزيعها

التمكين - خاص

اختتمت مؤخراً عملية التوعية الانتخابية والتدريب لمرحلة الحصول على البطاقة الانتخابية التي استهدفت فيها طالبات الثانوية في المدارس ونساء مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في ٦ محافظات في إطار برنامج التمكين السياسي للمرأة الذي دشنته اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء منتصف الشهر الماضي في صنعاء بمشاركة واسعة رسمية ومدنية ودولية .

وفي تصريح صحفي له «التمكين» ذكرت مدير عام إدارة شؤون المرأة باللجنة العليا للانتخابات الهام عبد الوهاب أن النساء المستهدفات من حملة التوعية في محافظات الأمانة ، عدن ، صنعاء ، حجة ، لبح ، ذمار تلقين على مدار ٥ أيام برنامجاً توعوياً تثقيفياً مركزاً عن أهمية الانتخابات ومشاركة المرأة فيها والطالبات ممن بلغن السن القانوني فيها ضمن أفراد المجتمع ، إلى جانب التعريف بكيفية الحصول على البطاقة الانتخابية

الافتتاحية

حين نتحدث عن التمكين السياسي للمرأة في اليمن فإننا لا نتحدث عن إشكال تشريعي وإنما عن إشكالية وعي وإرادة مجتمعية في تحول التشريع إلى واقع وهكذا يصبح مفهوم التمكين السياسي للمرأة في بلادنا كأي ديمقراطية ناشئة أكبر من مجرد تشريع النص وإنما يتجاوز إلى تذليل العقبات أو تحديد نتائج استباقية تكفل حداً معقولاً من تمثيل النساء عن طريق التمييز الإيجابي وتخصيص نسبة من الدوائر للمرأة لا تخضع فيها للمنافسة مع الرجل كضمان مشاركة المرأة في المؤسسات الدستورية حتى تتأتي ظروف المنافسة الحقيقية دون عوائق . . .

وقد جاء تبني فخامة رئيس الجمهورية للكووتا وتخصيص ١٥ ٪ من المقاعد النيابية للمرأة سابقة يمنية تجسد إصرار القيادة السياسية على تمكين المرأة سياسياً وتجاوز كل المعوقات وتمثل بحق قدوة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في استشعار مسؤوليتهم تجاه هذه القضية الوطنية .

ونظام الكووتا قد يكون بمسميات متعددة من حيث مصدره مثل الكووتا الدستورية والكووتا القانونية وهي التي ينص عليها الدستور أو القانون بتخصيص نسبة معينة للعنصر النسائي من إجمالي أعضاء مجلسي النواب والشورى أو المجالس المحلية أو نظام الكووتا الحزبية التي تقوم من حيث مصدرها على اتفاق الأحزاب فيما بينها على تخصيص دوائر معينة وحصرها على العنصر النسائي للتنافس فيها وإن كان ذلك الاتفاق طبقاً للدستور ، والقانون لا يمنع المستقلين من الترشح في هذه الدوائر إلا أن التزام الأحزاب بترشيح العناصر النسائية فقط في نسبة معينة من الدوائر يعد عاملاً إيجابياً للدفع بالعنصر النسائي للترشح بغية الوصول إلى عضوية المؤسسات الدستورية والمشاركة في الحياة السياسية ، وإذا كان لأخذ بنظام الكووتا الحزبية مؤشرات إيجابية على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها من العمل في المؤسسات الدستورية فإنه من الممكن الاستمرار في الأخذ بهذا النظام وتطوير آلياته ووسائله ، وعلى العكس إذا لم يكن هناك أية مؤشرات إيجابية لنظام الكووتا الحزبية أو لم تلتزم الأحزاب بتنفيذه فإنه من الممكن مستقبلاً من خلال الحوار الوطني الأخذ بنظام الكووتا الدستورية أو القانونية التي تخصص نسبة معينة للمرأة في الدستور والقانون .

لقد كان تدشين اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لبرنامج التمكين السياسي للمرأة بالتزامن مع مراجعة وتعديل جداول الناخبين استلهاماً لتوجه القيادة السياسية وإدراكاً لخصوصية الواقع وضرورة القيام بدور تنويري رديف لواجبها في تنفيذ النص القانوني المعنية بتنفيذه والتنسيق مع المنظمات الدولية حول دعم برنامج توعية مستدامة بالحقوق السياسية للمرأة وتأهيل المرأة لدخول المعترك السياسي بكفاءة وتوفير الدعم للمرأة كمرشحة وتحسين فرصها في الحصول على الحصول على نسب تمثيل مناسبة في مراكز صناعة القرار أملياً أن يكون في تركيزنا على المؤسسة التعليمية قد استهدفتنا قطاعاً أوسع في التوعية وأسنا نواة عمل نسوي مستقبلي قادر على إنتاج قيادات مستقبلية للحركة النسوية في بلادنا على وجه الخصوص ، ولقد دلت المشاركة الجيدة للمرأة في مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م على مستوى الوعي المتنامي الذي وصلت إليه المرأة اليمنية وإصرارها على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية الذي يعد خطوة أولى على مستوى نجاح المرحلة الأولى لبرنامج التمكين السياسي للمرأة الذي تبنته اللجنة العليا للانتخابات .

وفي هذا الصدد ندعو كافة الأحزاب والمنظمات السياسية إلى تبني قضايا المرأة والتفاعل مع برنامج التمكين السياسي لها باعتبار ذلك قضية وطنية في المقام الأول والأخير .

خالد عبد الوهاب الشريف

رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء